دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مدى ملاءمة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم للتطبيق في البيئة المصرية
المصدر:	المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية
الناشر:	جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الاعمال
المؤلف الرئيسي:	زهري، علاء فتحي
المجلد/العدد:	ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الصفحات:	193 - 212
رقم MD:	472071
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مصر ، معايير المحاسبة الدولية ، التقارير المالية ، المؤسسات المالية ، الدورات التدريبية ، الإيرادات الضريبية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/472071

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مدى ملاءمة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في البيئة المصرية

إعـداد

علاء فتحي زهري

مدرس مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

أولاً: مقدمة:

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) أحد أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية ، فهي منشآت تتميز بعدم حاجتها إلى تكلفة رأسمالية عالية لبدء النشاط فيها، وفي نفس الوقت تساعد بشكل فاعل على توفير فرص عمل متعددة ، كما تساعد في الحد من مشكلتي البطالة والفقر وتنويع مصادر الدخل لإفراد المجتمع ، وهي بذلك تعود بالمنفعة العامة على الاقتصاد وعلى رفاهية المجتمع.(١)

ونظراً لأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار محاسبي دولي خاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في يوليو ٢٠٠٩ (٢)، حيث قام المجلس بتطوير وإصدار معيار منفصل – (عن المجموعة الكاملة للمعايير المحاسبية الخاصة بالشركات ذات المسئولية العامة Full IFRSs)- بنية تطبيقه على القوائم المالية ذات الغرض العام والتقارير المالية الأخرى التي يتم إعدادها بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ، المنشآت الخاصة ، المنشآت غير العامة ، المنشآت التي يتم إدارتها من قبل ملاكها ويطلق على هذا "المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم".

وقد عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) بأنها المنشآت التي لا يوجد لديها مسؤولية عامة على غرار الشركات المساهمة ، كما أنها تقوم بنشر قوائم مالية ذات غرض عام لاستخدامها من قبل المستخدمين الخارجيين.(٣)

ومن ناحية أخرى فإن المنشآت الخاصة سواء الصغيرة أو المتوسطة الحجم أصبحت تشكل بنية اقتصادية لا يستهان بها بجمهورية مصر العربية كغيرها من دول العالم ، مع الأخذ في الاعتبار تعاظم عدد تلك المنشآت في الآونة الأخيرة مع إتباع الدولة لسياسة الخصخصة للعديد من منشآتها مما فتح الباب على مصراعية للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقد اتجهت الحكومة المصرية نحو تدعيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تعزيز وتطوير قدراته التنافسية في إطار جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث من المتوقع أن تكون المشروعات الخاصة سواء الصغيرة أو المتوسطة الحجم قاطرة للنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة . ومن ثم تزايد الاهتمام بشكل كبير في الآونة الأخيرة بالعمل على تنمية تلك المنشآت في معظم الدول نظراً لأنها تعد بمثابة النواة الأساسية للمنشآت العملاقة حيث بينت الدراسات الميدانية أن المنشآت الكبيرة انطلقت من المنشآت الصغيرة.(٤)

ثانياً: مشكلة الدراسة :

على الرغم من الأهمية المتزايدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إلا أنه لا توجد معايير محاسبية مصرية تحكم طبيعة عمل تلك الكيانات حتى الآن، على الرغم من إقرار لجنة المعايير المصرية إثارة المنشآت الصغيرة للعديد من اعتبارات المراجعة الأمر الذي ترتب عليه إصدارها لمعيار مراجعة مصري خاص بالمنشآت الصغيرة.

كما تبين للباحث من الدراسة الاستطلاعية على عينة من التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المقيدة في بورصة النيل في مصر أنها متواضعة إلى حد كبير ، ويظهر ذلك جلياً من خلال اختلاف القوائم المالية الصادرة

من منشأة لأخرى من ناحية ، واختلاف تبويب البيانات التي تظهر بتلك القوائم من ناحية أخرى ، فضلاً عن قصور استخدام تلك البيانات في التعرف على أنشطة تلك المنشآت. وفيما يلي بعض مظاهر القصور:

١- تداخل كلاً من معايير المحاسبة المصرية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مقومات نظام التقرير المالي الذي يتم تصميمه لتلك المنشآت ، دون مراعاة للسمات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر.

٢- اعتماد بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمصر على أساس الاستحقاق ، بينما يعتمد البعض الآخر على الأساس النقدي في المحاسبة عن نفس النوع من الإيرادات.

٣- قيام بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمصر بإعداد قوائمها المالية دون التقرير عن الأرقام المقارنة.

٤- إغفال بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمصر إعداد قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية.

٥- عدم قيام بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة بإعداد تقارير مالية ، بينما يقوم البعض منها بإعداد تقارير مالية لأغراض الاستخدام من قبل المديرين والمالكين ، الجهات المقرضة ولأغراض استخدام السلطات الضريبية والسلطات الحكومية الأخرى حيث كانت تقدم التقارير المالية بمعزل أو بصفة منفردة لتلك الأغراض فهي لم تكن تقارير مالية ذات غرض عام.

مما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود إطار مفاهيمي ومعايير لتنظيم الممارسات المحاسبية في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمصر، مما يؤدي إلى عجزها عن تقديم تقارير مالية تستند إلى مفاهيم محاسبية مقبولة وتعكس بشكل عادل الموقف المالي لها. ومن ثم ينبغي العمل نحو تطوير أو اقتراح إطار للمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمصر بهدف توحيد الممارسات المحاسبية وتوفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات.

ونظراً لنص التمهيد الخاص بمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦- والتي بدأ العمل بها ابتداءاً من أول يناير ٢٠٠٧- على أن الموضوعات التي لم يتم تناولها في المعايير المصرية تخضع للمعالجة الواردة بالمعايير الدولية لحين صدور المعايير المصرية التي تتناول هذه الموضوعات ، وكنتيجة لصدور المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في يوليو ٢٠٠٩ تبحث هذه الدراسة في مدى ملاءمته للتطبيق على بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمصر.

ثالثاً: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى دراسة المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SMEs) من جهة واختبار مدى ملاءمته للتطبيق بوضعه الراهن على بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمصر من جهة أخرى.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

في ضوء ما تقدم تستند الدراسة على الفرضية التالية:

لا يعتبر المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ملائماً للتطبيق بوضعه الراهن في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالبيئة المصرية.

حيث أن المعيار الدولي لا يتناسب وطبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية، نظراً لكونه لم يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بطبيعة كل دولة على حدة ومدى ملائمة المعيار للتطبيق بها، وبخاصة في الاقتصاديات الناشئة والدول النامية ، فضلاً عن أنه قد تبين للباحث من الدراسة الاستطلاعية على عينة من التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المقيدة في بورصة النيل المصرية أن معظم الموضوعات الواردة بالمعيار لا تتناسب وطبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للبيئة المصرية ومن ثم يلزم تعديلها ، كما أن هناك بعض الموضوعات التي لا تمت بصلة لأغلبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة المصرية، ومن ثم ينبغي استبعادها.

خامساً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- **الأهمية العلمية**: تتمثل أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية في الموضوع الذي تتناوله، حيث تتناول موضوع حديث في نظام إعداد التقارير المالية في مصر . ومن ثم فإن البحث في توفير إطار للمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمصر يساهم في حل مشكلات التقرير المالي فيها يعتبر إضافة علمية.
- **الأهمية العملية**: تتمثل أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في توفير إطار للمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر يساهم في معالجة مشكلات التقرير المالي التي قد تواجه المحاسبين عند إعداد التقارير المالية لهذه المنشآت . كما أن وضع إطار لتنظيم الممارسات المحاسبية في تلك المنشآت من شأنه أن يؤدي إلى توفير معلومات محاسبية ملائمة تنعكس على جودة القرارات الاقتصادية والمالية في حالة استخدامها من قبل متخذي القرارات بوجه عام.

سادساً: منهجية وأسلوب الدراسة:

يجمع البحث بين أسلوبي الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية وبالتالي منهجي الدراسة الاستقرائي والاستنباطي ، حيث تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في إعداد الإطار النظري للبحث وصياغة مشكلة وفروض البحث ، وتم ذلك من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من المراجع والدوريات العلمية المتخصصة في مجال المحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الدراسة الاستطلاعية الاستكشافية التي تمت بهدف التعرف على أراء معدي ومستخدمي التقارير المالية في بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمصر في النظام الحالي للمحاسبة والتقرير المالي بتلك المنشآت ، كما سيتم إجراء دراسة إختبارية من خلال استبيان آراء تلك المنشآت ومستخدمي قوائمها المالية، بالإضافة إلى الأكاديميين والجهات الرقابية والإشرافية والمنظمات العلمية وجهات وضع المعايير في مدى ملاءمة المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل وتقييم نتائج الاستبيان.

سابعاً: تنظيم الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها ، تم تبويبها كما يلي:-

١- مجهودات مجلس معايير المحاسبة الدولية لتنظيم الممارسات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢- دراسة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣- دراسة اختبارية لمدى ملاءمة المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمصر.

٤- الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات المستقبلية.

١- مجهودات مجلس معايير المحاسبة الدولية لتنظيم الممارسات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

بدأت المبادرات الرسمية لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نحو موضوع التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بدءاً من عام ١٩٩٨ عندما طرحت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC مشروع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم SME Project.(٥) فقد عقدت اللجنة العديد من المناقشات إلا أن نطاق المشروع لم يكن محدداً على نحو كاف ، ومن ثم لم يتم إصدار أية معايير أو إرشادات رسمية.

كما أن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC قد أكدت في تقريرها الصادر في ديسمبر ٢٠٠٠ لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على أنه "كان هناك الكثير من المطالب لإيجاد نسخة خاصة من المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة"(٦). وأوصت بإدراج هذا الموضوع كعنصر هام في الأجندة الجديدة للمجلس القادم المعاد تشكيله IASB.

وبناءً عليه بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام ٢٠٠١ مشروعاً لوضع معايير محاسبية تناسب المنشآت الصغيرة والمتوسطة . وشكل المجلس لجنة استشارية Advisory Committee (AC) من الخبراء بغرض تقديم المشورة حول القضايا والبدائل والحلول المحتملة.

وقد قامت اللجنة في يوليو ٢٠٠٣ بإتمام صياغة الهدف من مشروع SMEs بموافقة جماعية من كافة أعضائها ، وتمثل الهدف من المشروع في تخفض عبء الإفصاح والإبقاء على مبادئ الاعتراف والقياس الواردة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ما لم يتم التمكن من إجراء بعض التبسيطات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية القابلة للتطبيق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على أسس تتفق مع مبدأ التكلفة والعائد.(٧)

وفي سبتمبر ٢٠٠٣ استضاف المجلس الاجتماع الدولي لواضعي المعايير المحاسبية ، وقام بعمل مسح إحصائي لواضعي المعايير بدول العالم المختلفة للتحقق مما تم فعلياً بدول العالم المختلفة في مجال المحاسبة والتقرير المالي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة . وقد استجاب عدد ٢٨ دولة لهذا المسح ، وفيما يلي أهم النتائج المستخلصة من هذا المسح:(٨)

- هناك (١٩) دولة لديها إلزام قانوني بالتقرير وفقاً لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، سواء كان هذا الإلزام يتعلق بالشركات التي يزيد حجمها عن حد معين أو الشركات المسجلة فقط.
- هناك (١٠) دول لديها مبادئ محاسبية منفصلة متعارف عليها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- هناك (١٦) دولة ليس لديها مبادئ محاسبية منفصلة متعارف عليها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، من بينهم (١٤) دولة قامت بعمل استثناءات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عند تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الأساسية ، في حين تقوم (٥) دول بتطوير مبادئ محاسبية متعارف عليها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- هناك (٢٦) دول لديها اختلافات في متطلبات العرض والإفصاح فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وعدد (؟) دولة لديها اختلافات في متطلبات الاعتراف والقياس.

- عدد الدول التي كانت مؤيدة لقيام المجلس IASB بتوفير المزيد من التبسيط على متطلبات العرض والإفصاح بلغ (٢٧) دولة ، في حين كان عدد الدول المؤيدة لتوفير المزيد من التبسيط على متطلبات الاعتراف والقياس (٢٤) دولة.

ويوضح الجدول التالي تبسيطات العرض والإفصاح بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالعديد من الدول National GAAP:(٩)

◻ القوائم المالية الموجزة أو المختصرة. ◻ حذف متطلب إعداد قائمة التدفيق النقدي. ◻ حذف متطلب إعداد قائمة حقوق الملكية. ◻ حذف متطلب إعداد قائمة الدخل الشامل. ◻ الإعفاء من إعداد قوائم مالية موحدة. ◻ حذف تسويات الأصول الملموسة وغير الملموسة ◻ حذف أو تخفيض حجم الإفصاحات المتعلقة بـ: ▪ مكافآت وتعويضات الإدارة. ▪ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية. ▪ المخصصات. ▪ الانخفاض في القيمة. ▪ الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات معهم. ▪ الضريبة على الدخل . ▪ الإهلاك. ▪ العمليات المتوقفة (غير المستمرة). ▪ المخزون وتكلفة المبيعات. ▪ التخلص من الأصول. ▪ متوسط عدد العاملين. ▪ الظروف الطارئة. ▪ المشتقات والأدوات المالية الأخرى. ▪ تكاليف البحوث والتطوير. ▪ المعلومات الشكلية لاندماج الأعمال. ▪ المعاشات ومنافع العاملين الأخرى. ◻ استخدام طريقة التكلفة للاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة غير المدمجة. ◻ استخدام أسلوب الضريبة المستحقة عند المحاسبة عن ضرائب الدخل.	◻ تخفيض عدد مرات إجراء اختبار الانخفاض في القيمة للشهرة والأصول غير الملموسة. ◻ حساب قيمة مخزون آخر المدة على أساس سعر البيع ناقصاً تكاليف الإتمام والأرباح غير العادية. ◻ استخدام طرق ومعدلات الإهلاك التي يسمح بها قانون الضرائب . ◻ الاعتراف بطريقة معدل الفائدة الثابتة بدلاً عن معدل الفائدة الفعال . ◻ عدم استخدام طريقة نسبة الإتمام للعقود. ◻ عدم استخدام طريقة نسبة الإتمام لإيراد الخدمة. ◻ قياس المعاملات بعملة أجنبية على أساس مبلغ التسوية (لا يوجد مكاسب أو خسائر لتداول العملة). ◻ المحاسبة عن كافة عقود الإيجار كعقود تشغيلية. ◻ عدم الاعتراف بمعاشات التقاعد ومزايا العاملين الأخرى. ◻ طريقة مبسطة لحساب التزامات مزايا العاملين. ◻ استخدام طريقة تجميع الحصص عند دمج أي منشائين. ◻ استخدام شروط مبسطة لمحاسبة التحوط بخلاف المستخدمة في المعيار IAS 39. ◻ استخدام شروط مبسطة لإلغاء الاعتراف بخلاف المستخدمة في المعيار IAS 39. ◻ فيما يتعلق بعقود الإيجار التمويلة يتم قياس الأصل على أساس القيمة العادلة وليس القيمة الحالية المخصومة. ◻ استهلاك الشهرة والأصول غير الملموسة غير محددة الأعمار عوضاً عن إجراء اختبار الانخفاض في القيمة. ◻ عدم الاعتراف بتكاليف الدفع على أساس أسهم. ◻ عدم رسملة تكاليف التطوير. ◻ تسجيل الاستثمار العقاري بتكلفة الانخفاض بدلاً من القيمة العادلة.

وبناءً عليه تبين للمجلس أن هناك حاجة لمزيد من المعلومات لتقييم عمليات التبسيط المحتملة للاعتراف والقياس. وتبعاً لذلك قرر المجلس عقد اجتماعات عامة مع معدي ومستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمناقشة التعديلات المحتملة على مبادئ الاعتراف والقياس الواردة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك بغرض

استخدامها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة . وقد طلب المجلس من موظفيه إعداد ونشر استبيان كأداة لتحديد القضايا التي ينبغي مناقشتها في تلك الاجتماعات . وقد نشر الاستبيان في ١١ إبريل ٢٠٠٥، وطرح هذا الاستبيان سؤالين:(١٠)

١- ما هي مجالات التبسيط المحتمل لمبادئ الاعتراف والقياس بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ؟.

٢- ما هي الموضوعات التي تم معالجتها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي يمكن حذفها من المعايير الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لكونها لا تتناسب وطبيعة تلك المنشآت؟.

قام المجلس بنشر مسودة العرض ED النهاية للمعيار الدولي المقترح لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في فبراير ٢٠٠٧ بغرض إبداء الملاحظات عليه من قبل الجمهور العام (١١). وكان الهدف من المعيار المقترح هو تقديم مجموعة مبسطة ومنفصلة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة غير المدرجة التي لا يتم تداول أوراقها المالية في أسواق رأس المال (١٢). مع ملاحظة أن المعيار المقترح قد استند إلى جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع إجراء تعديلات لتعكس احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة واعتبارات التكلفة والمنفعة . واقترحت مسودة العرض خمسة أنواع من تبسيط جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:(١٣)

١- حذف بعض الموضوعات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأنها ليست ذات صلة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة . إلا أنه فيما يخص بعض هذه الموضوعات التي تم حذفها فقد اقترحت مسودة العرض أنه إذا ما واجهت المنشآت الصغيرة والمتوسطة ظروفاً معينة أو معاملة تم معالجتها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لكن ليس في المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة فإنه يجب عليها إتباع المعيار الدولي الملائم.

٢- تبسيط العديد من مبادئ الاعتراف والقياس لكل من الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٣- تخفيض حجم الإفصاحات التي يتطلبها إلى حد كبير.

٤- استخدام الخيار الأبسط إذا كان أحد المعايير الدولية الكاملة يسمح بسياسة محاسبية ما، إلا أنها تقترح السماح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بتحديد الخيار الأكثر تعقيداً من خلال الرجوع للمعيار الدولي الملائم.

٥- إعادة الصياغة بصورة تتسم بالبساطة.

وبالإضافة إلى مسودة العرض فقد قام المجلس IASB بنشر إرشادات التنفيذ المقترحة مع الدعوة إلى إبداء الملاحظات بشأنها . وتتألف هذه الإرشادات من مجموعة كاملة من القوائم المالية التوضيحية وقائمة إفصاح وقد أرفقت مسودة العرض بأساس الاستنتاجات الذي يوضح أسباب المجلس وراء توصله للاستنتاجات الواردة في مسودة العرض.(١٤)

٢- دراسة المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في يوليو ٢٠٠٩ (١٥) كنتيجة لدراسة المقترحات الواردة في مسودة العرض في مارس ٢٠٠٨ (١٦).

١/٢ أسباب إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

هناك العديد من الأسباب التي دعت مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لتطوير معيار محاسبي دولي لإعداد التقارير المالية لأغراض تطبيقه على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من أهمها:(١٧)

١- إمداد المنشآت الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم بمعايير محاسبية دولية عالية الجودة في إطار عولمة المعايير المحاسبية.

٢- تخفيف العبء على أية شركة سواء كانت صغيرة أم متوسطة الحجم في حالة رغبتها في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، حيث أن حجم المجلد الخاص المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs لعام ٢٠٠٩ تخطي ٢٨٥٥ صفحة.(١٨)

٣- تلبية احتياجات ومتطلبات مستخدمي القوائم المالية لتلك المنشآت.

٢/٢ محتويات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

يعرض الباحث فيما يلي جدولاً يوضح أقسام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم IFRS for SMEs والمصادر المقابلة لها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية Full IFRSs والتي تعد بمثابة الأساس الذي تم الاعتماد عليه للوصول لمعيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة:(١٩)

رقم القسم	عنوان القسم	رقم المصدر	عنوان المصدر
--	مقدمة	--	مقدمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
١	المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	--	----------
٢	المفاهيم والمبادئ الساندة	--- IAS 1	إطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية عرض القوائم المالية
٣	عرض القوائم المالية	IAS 1	عرض القوائم المالية
٤	قائمة المركز المالي	IAS 1	عرض القوائم المالية
٥	قائمة الدخل الشامل وقائمة الدخل	IAS 1	عرض القوائم المالية
٦	قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الدخل الشامل والأرباح المحتجزة	IAS 1	عرض القوائم المالية
٧	قائمة التدفقات النقدية	IAS 7	قائمة التدفقات النقدية
٨	الإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية	IAS 1	عرض القوائم المالية
٩	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة	IAS 27	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة
١٠	السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء	IAS 8	السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء
١١	الأدوات المالية الأساسية	IAS 32 IAS 39 IFRS 7	الأدوات المالية : العرض الأدوات المالية: الاعتراف والقياس الأدوات المالية : الإفصاحات
١٢	إصدارات الأدوات المالية الأخرى	IAS 32 IAS 39 IFRS 7	الأدوات المالية : العرض الأدوات المالية: الاعتراف والقياس الأدوات المالية : الإفصاحات
١٣	المخزون	IAS 2	المخزون

١٤	الاستثمارات في الشركات الزميلة	IAS 28	الاستثمارات في الشركات الزميلة
١٥	الاستثمارات في المشروعات المشتركة	IAS 31	الحصص في المشروعات المشتركة
١٦	الاستثمار العقاري	IAS 40	الاستثمار العقاري
١٧	الممتلكات والمصانع والمعدات	IAS 16	الممتلكات والمصانع والمعدات
١٨	الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة	IAS 38	الأصول غير الملموسة
١٩	اندماج الأعمال والشهرة	IFRS 3	اندماج الأعمال
٢٠	عقود الإيجار	IAS 17	عقود الإيجار
٢١	المخصصات والبنود المحتملة	IAS 32	المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة
٢٢	الالتزامات وحقوق الملكية	IAS 1 IAS 32	عرض القوائم المالية الأدوات المالية: العرض
٢٣	الإيرادات	IAS 11 IAS 18	عقود الإنشاء الإيرادات
٢٤	المنح الحكومية	IAS 20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
٢٥	تكلفة الاقتراض	IAS 23	تكاليف الاقتراض
٢٦	الدفع على أساس الأسهم	IFRS 7	الدفع على أساس الأسهم
٢٧	انخفاض قيمة الأصول	IAS 2 IAS 36	المخزون الانخفاض في قيمة الأصول
٢٨	منافع الموظفين	IAS 20	منافع الموظفين
٢٩	الضريبة على الدخل	IAS 12	ضرائب الدخل
٣٠	تحويل العملة الأجنبية	IAS 21	آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي
٣١	التضخم المفرط	IAS 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المفرط
٣٢	الأحداث اللاحقة لنهاية فترة إعداد التقارير		الأحداث بعد فترة إعداد التقارير
٣٣	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة	IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
٣٤	الأنشطة المتخصصة	IAS 41 IFRS 6	الزراعة استكشاف وتقييم الموارد المعدنية
٣٥	التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	IFRS 1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى

٣- دراسة اختبارية لمدى ملائمة المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية:

تبين من الدراسة الاستطلاعية لعينة من التقارير المالية لبعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية اختلاف الممارسات المحاسبية بها، بالإضافة إلى عدم ملاءمة معايير المحاسبة المصرية الحالية لإعداد التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية ، ونظراً لأن التمهيد الخاص بمعايير المحاسبة المصرية نص على أن الموضوعات التي لم يتم تناولها في المعايير المصرية تخضع للمعالجة الواردة بالمعايير الدولية لحين صدور المعايير المصرية التي تتناول هذه الموضوعات، وبما أنه لم تصدر أية معايير مصرية جديدة منذ صدور المعايير المصرية بموجب القرار الوزاري رقم

٢٤٣ تصدر أية معايير مصرية جديدة منذ صدور المعايير المصرية بموجب القرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ حتى وقتنا هذا تتعلق بالمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فيتم الرجوع للمعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ليكون واجب التطبيق عند إعداد القوائم المالية لتلك المنشآت .

ومن ثم يُثار تساؤل حول مدى ملاءمة المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية ، وهو الأمر الذي قام الباحث باختباره من خلال استطلاع آراء معدي ومستخدمي التقارير المالية للمنشآت المقيدة ببورصة النيل المصرية ، بالإضافة إلى الأكاديميين والجهات الرقابية والإشرافية وجهات وضع المعايير بمصر في مدى ملاءمة المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بوضعه الراهن للتطبيق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية.

ويوضح الجدول التالي عدد قوائم الاستبيان التي تم إرسالها والقوائم الصحيحة الواردة من مفردات عينة الدراسة:

جدول رقم (١)

عدد القوائم الموزعة وعدد القوائم الصحيحة

فئات الدراسة	القوائم الموزعة	القوائم الصحيحة	
	العدد	العدد	النسبة %
معدي التقارير المالية	٣٨	٢٩	٧٤,٣٥
مستخدمي التقارير المالية	١٣٠	١٠٧	٨٢,٣٠
الإجمالي	**١٦٨**	**١٣٦**	**٨٠,٩٥**

وطرح هذا الاستبيان سؤالين:

١- هل ترون سيادتكم أن المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قابل للتطبيق في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمصر؟

٢- في حالة الإجابة على السؤال السابق بلا، فما هي الموضوعات التي تم معالجتها في المعيار الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي يمكن حذفها لكونها لا تتناسب وطبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية؟

١/٣ نتائج التحليل الإحصائي للبيانات:

بعد ترميز وتفريغ البيانات وإدخالها للحاسب الآلي ، تم استخدام الإصدار السابع عشر من البرنامج الإحصائي (SPSS) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية على النحو التالي:

١/١/٣ معاملي الثبات والصدق:

تم حساب معامل الثبات (Alpha) لأسئلة استمارة الاستقصاء، وذلك لبحث مدى الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج.

وباستعراض الجدول رقم (٢) يتضح أن قيم معاملي الثبات والصدق مقبولة للسؤال الثاني، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء سؤالين رئيسيين ، السؤال الثاني يأخذ شكل ليكرت الخماسي وتتكون من أكثر من عنصر، بلغت قيمة معامل الثبات للسؤال الثاني (٠,٧٢١) "الموضوعات المطلوب استبعادها من المعيار الدولي ليتلائم مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية" وبلغت قيمة معامل الصدق بين (٠,٨٤٩) (حيث أن قيمة معامل الصدق تساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات).

وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

جدول رقم (٢)

معاملي الثبات والصدق لأسئلة استمارة الاستبيان

السؤال	البيان	معامل الثبات (Alpha)	معامل الصدق
الثاني	الموضوعات المطلوب استبعادها من المعيار الدولي ليتلائم مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية	٠,٧٢١	٠,٨٤٩

٢/١/٣ اختبارات الفروض وتحليل النتائج:

تم اختبار فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول، والذي ينص على: "لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء فتني الدراسة حول عدم قابلية المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية:

يعرض الجدول رقم (٣) التوزيع التكراري ونتائج الاختبار لآراء فئتي الدراسة (معدي ومستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة) حول قابلية المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية، ويتضح من الجدول أن الغالبية العظمي من فئتي الدراسة ترى عدم قابلية المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية بنسبة ١٦,٩% من إجمالي العينة من معدي القوائم المالية ، ٦٧,٦% من إجمالي العينة من مستخدمي القوائم المالية ، ولاختبار معنوي الفرق بين توزيع آراء فئتي الدراسة تم استخدام اختبار Chi- Square لاختبار اختلاف التوزيع التكراري الفعلي لآراء فئتي الدراسة عن التوزيع المتوقع ، ويعرض الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٣)

الإحصاء الوصفي لمدى قابلية المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية

مدى القابلية للتطبيق في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المصرية		معدي القوائم المالية	مستخدمي القوائم المالية	الاختبار		
				Chi-Square	Sig.	المعنوية
نعم	تكرار	٦	١٥	٠,٧٧٨	٠,٣٧٨	غير معنوي
	نسبة %	٤,٤	١١,٠			
لا	تكرار	٢٣	٩٢			
	نسبة %	١٦,٩	٦٧,٦			
الإجمالي	تكرار	٢٩	١٠٧			
	نسبة %	٢١,٣	٧٨,٧			

يتضح من نتائج الجدول السابق عدم معنوية الفرق بين التوزيعيين الفعلي والمتوقع عند مستوى معنوية ٥% ، ١٠% حيث أن قيم P- Value أكبر من مستوى المعنوية، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين آراء فئتي الدراسة حول عدم قابلية المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية . ومن ثم تتضح صحة فرض العدم الأول القائل بأنه "لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء فئتي الدراسة حول عدم قابلية المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية".

الفرض الثاني، والذي ينص على: "لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء فئتي الدراسة حول الموضوعات المطلوب استبعادها من المعيار الدولي ليتلائم مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية".

يعرض الجدول رقم (٤) الإحصاء الوصفي للموضوعات المطلوب استبعادها من المعيار الدولي ليتلائم مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية ، من وجهة نظر فئتي الدراسة (معدي ومستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة)، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء معدي القوائم المالية حول العنصر "إصدار الأدوات المالية الأخرى" بمتوسط (٤,٦٥)، وبانحراف معياري (٠,٨٣)، ارتفاع متوسط آراء مستخدمي القوائم المالية حول العنصر "اندماج الأعمال والشهرة" بمتوسط (٤,٥٤) ، وبانحراف معياري (٠,٧٢). ولاختبار معنوية الفرق بين متوسط آراء فئتي الدراسة تم استخدام اختبار t، وذلك لاختبار عدم وجود فرق بين آراء فئتي الدراسة حول الموضوعات المطلوب استبعادها من المعيار الدولي ليتلائم مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية ، ويعرض الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٤)

الإحصاء الوصفي للموضوعات المطلوب استبعادها من المعيار الدولي ليتلائم مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية

الموضوعات	معدي القوائم المالية		مستخدمي القوائم المالية		الاختبار		
	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	t	Sig.	المعنوية
المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	٢	٠,٨	٢,٠١	٠,٨٦	-٠,٠٥٥	٠,٩٥٦	معنوي
المفاهيم والمبادئ السائدة	١,٧	٠,٧	٢,٣	٠,٨٣	-٢,٣١٦	٠,٠٢٢	معنوي
عرض القوائم المالية	٢,٠٤	٠,٨٢	١,٣٦	٠,٧٦	١,٠٢١	٠,٣٠٩	غير معنوي
قائمة المركز المالي	١,٧٤	٠,٨١	١,٩٣	٠,٧٥	-١,٠٩٨	٠,٢٧٥	غير معنوي
قائمة الدخل الشامل وقائمة الدخل	١,٦١	٠,٥٨	٢,٠٤	٠,٨٣	٠,٣٥٨	٠,٠٢٠	معنوي
قائمة التغيرات فى حقوق الملكية وقائمة الدخل الشامل والأرباح المحتجزة	١,٦٥	٠,٨٣	٢,٠٩	٠,٩٩	١,٩٣٩	٠,٠٥٥	معنوي
قائمة التدفقات النقدية	٤,٥٧	٠,٦٦	٤,٢٤	٠,٩١	١,٦١٩	٠,١٠٨	غير معنوي
الإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية	١,٦٥	٠,٧١	١,٩	٠,٧٦	-١,٤٣٢	٠,١٥٥	غير معنوي
القوائم المالية الموحدة والمنفصلة	٤,٣	٠,٩٣	٤,١٤	٠,٨٣	٠,٨٢١	٠,٤١٣	غير معنوي
السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء	١,٦٥	٠,٧١	١,٩٥	٠,٧٣	-١,٧٢٨	٠,٠٨٧	معنوي
الأدوات المالية الأساسية	٤,٥٢	٠,٧٣	٤,٣٣	٠,٨٨	٠,٩٨٥	٠,٣٢٧	غير معنوي
إصدارات الأدوات المالية الأخرى	٤,٦٥	٠,٨٣	٤,٢٥	١,٠١	١,٧٦١	٠٨١.	غير معنوي
المخزون	١,٩٦	١,٠٢	٢,١	٠,٧٧	-٧٣٤.	٤٦٥.	غير معنوى
الاستثمارات في الشركات الزميلة	٢,٣٥	١,٢٣	٢,٠٧	٠,٧٨	١,٣٦٧	٠,١٧٤	غير معنوي
الاستثمارات في المشروعات المشتركة	٤,٢٢	٠,٨	٤,٢٩	٠,٧٥	-٠,٤٣٠	٠,٦٦٨	غير معنوي
الاستثمار العقاري	١,٨٧	٠,٨٧	١,٩٧	٠,٧٨	-٠,٥٢٧	٠,٥٩٩	غير معنوي
الممتلكات والمصانع والمعدات	١,٨٣	٠,٧٨	٢,١٦	٠,٩٢	-١,٦٢١	٠,١٠٨	غير معنوي
الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة	٣,٧٤	١,٠٥	٤,٤٣	٠,٨٢	-٣,٤٤٠	٠,٠٠١	معنوي
اندماج الأعمال والشهرة	٤,٢٢	١	٤,٥٤	٠,٧٢	-١,٧٩٣	٠,٠٧٦	معنوي
عقود الإيجار	١,٨٣	٠,٧٨	٢,٢٩	٠,٨٨	-٢,٣٢٠	٠,٠٢٢	معنوي
المخصصات والبنود المحتملة	٢,٠٤	٠,٧٧	١,٩٩	٠,٨١	٠,٢٩٢	٠,٧٧١	غير معنوي
الالتزامات وحقوق الملكية	١,٧٤	٠,٧٥	١,٨٤	٠,٧٦	-٠,٥٥٣	٠,٥٨١	غير معنوي
الإيرادات	١,٧	٠,٧	٢,٠٩	٠,٩٥	١,٨٥٨	٠,٠٦٦	معنوي
المنح الحكومية	٤,٢٢	٠,٦٧	٣,٨	٠,٨٨	٢,١٠١	٠,٣٨	معنوي
تكلفة الافتراض	١,٩١	٠,٩	١,٧٥	٠,٧٥	٠,٨٩٥	٠,٣٧٣	غير معنوي
الدفع على أساس الأسهم	٤,٤٣	٠,٥٩	٤,٣٤	٠,٦٣	٠,٦٧١	٠,٥٠٤	غير معنوي
انخفاض قيمة الأصول	١,٤٣	٠,٥٩	١,٩٧	٠,٧٨	-٣,٠٧١	٠,٠٠٣	معنوي

منافع الموظفين	٤,٢٢	٠,٧٤	٤,٣٩	٠,٧٨	-٠,٩٦٣	٠,٣٣٨	غير معنوي
الضريبة على الدخل	٤,٥٢	٠,٨٥	٤,٥٣	٠,٧	-٠,٠٦٤	٠,٩٤٩	غير معنوي
تحويل العملة الأجنبية	١,٨٣	٠,٧٢	١,٩٥	٠,٧٩	-٠,٦٦١	٠,٥١٠	غير معنوي
التضخم المفرط	٤,٣٩	٠,٦٦	٤,٢٨	٠,٩١	٠,٥٤٠	٠,٥٩٠	غير معنوي
الأحداث اللاحقة لنهاية فترة إعداد التقارير	١,٨٣	٠,٧٨	١,٩٥	٠,٨٤	-٠,٦١٧	٠,٥٣٨	غير معنوي
الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة	١,٧	٠,٧	١,٩٩	٠,٧٨	-١,٦٤٩	٠,١٠٢	غير معنوي
الأنشطة المتخصصة	٤,١٣	٠,٧٦	٣,٨٣	٠,٨٧	١,٥٣٤	٠,١٢٨	غير معنوي
التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	١,٦٥	٠,٧١	٢,١٣	٠,٩٥	-٢,٢٥٣	٠,٠٢٦	معنوي

يتضح من نتائج الجدول السابق عدم معنوية معظم العناصر عند مستوى معنوية ٥%، ١٠% حيث أن قيم P-Value أكبر من مستوى المعنوية ، مما يدل على عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسط أراء فئتي الدراسة حول الموضوعات المطلوب استبعادها من المعيار الدولي ليتلاءم مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية. ومن ثم تتضح صحة فرض العدم الثاني القائل بأنه "لا يوجد اختلاف معنوي بين آراء فئات الدراسة حول الموضوعات المطلوب استبعادها من المعيار الدولي ليتلائم مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية".

٤- الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات المستقبلية:

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في مجال تطوير المحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم سواء فيما يتعلق بتطوير الإطار المفاهيمي أو المعايير التي تحكم الممارسات المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حتى إصدار المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في يوليو ٢٠٠٩، ودراسة مدى ملائمة للتطبيق في بيئة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية . وقد خلص الباحث إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:

- لا تساير معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ التطورات والمتغيرات المستحدثة والمتواكبة على بيئة المحاسبة المالية، الأمر الذي ترتب عليه تعديل العديد من معايير المحاسبة الدولية IASs ، إلغاء بعضها أو سحبها وإصدار معايير جديدة لإعداد التقارير المالية IFRSs بدلاً عنها ، بالإضافة إلى إصدار العديد من معايير إعداد التقارير المالية الجديدة التي تعالج موضوعات حديثة لا تعالجها المعايير المصرية.
- يتمثل الهدف الأساسي للمجلس IASB من تقديم المعيار الجديد الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في تلبية احتياجات تلك المنشآت من خلال تزويدها بمجموعة مبسطة ومستقلة ومنفصلة من المعايير المحاسبة التي تتلائم وطبيعة تلك المنشآت التي لا تتمتع بمساءلة عامة.
- أن المعيار الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم IFRS for SMEs بوضعه الراهن لا يتناسب وطبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية، حيث أن معظم الموضوعات (الأقسام) الحالية

الواردة بالمعيار لا تتناسب وطبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية ومن ثم يلزم تعديلها ، كما أن هناك بعض الموضوعات التي لا تمت بصلة لمجالات عمل أغلبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية ومن ثم ينبغي استبعادها ، ومنها القسم الخاص بالأنشطة المتخصصة (القسم ٣٤)، والقسم الخاص بالتضخم المفرط (القسم ٣١) ، والقسم الخاص بالدفع على أساس أسهم (القسم ٢٦).

وفي ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث ، فإنه يوصي بما يلي:

١- قيام الجهات المسئولة عن تنظيم الممارسات المحاسبية في مصر بإصدار إطار أو معيار للمحاسبة وإعداد التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمصر ، ويمكن أن يتم الأخذ بالمعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بعد تعديله وحذف الموضوعات غير الملائمة لطبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية كأساس لإصداره.

٢- ضرورة إجراء دراسة ميدانية لقياس مدى قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على تطبيق المعيار المقترح المزمع إصدار وقياس التكلفة والعائد من جراء تطبيقه ، وإجراء دراسات تحليلية للبيئة المحيطة بشكل أكثر تعمقاً قبل إصدار المعيار بصورته النهائية.

٣- عقد دورات تدريبية مكثفة لمعدي القوائم المالية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمراجعين لإبلاغهم بأهم التطورات التي طرأت على المعايير المحاسبية بصفة عامة ومعايير المحاسبة ذات الصلة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة أساسية.

وفيما يلي يقدم الباحث مجموعة الأفكار التالية كتوجهات لأبحاث مستقبلية بناء على نتائج الدراسة:

- تطوير مجموعة مستقلة من المعايير المحاسبية لإعداد القوائم المالية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية.
- قياس مستوى جودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بمصر.
- مشكلات المراجعة للتقارير المالية التي تصدرها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المقيدة ببورصة النيل المصرية.
- مشكلات قياس الدخل الضريبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المقيدة بمصر.

هوامش الدراسة

(١) بنك التنمية الصناعية والعمال المصري ، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري"، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي ، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري ، مارس ٢٠٠٩، ص ٢.

(2) IASB, "IFRS for SMEs Fact Sheet", IFRS for SMEs, International Accounting Standards Board, 9 July 2009, P. 1.

(3) IASB, "International Financial Reporting Standard for Small and Mediumsized Entities (IFRS for SMEs)", International Accounting Standards Board (IASB), July 2009, P. 10.

(٤) محمد البلتاجي، "صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك " ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بعنوان: دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، المملكة الأردنية الهاشمية – عمان، ٢٩- ٣١ مايو ٢٠٠٥، ص ٣.

(5) <u>For more details</u>:

- IASB, "SME Presentation: World Accounting Standards Setters Meeting", International Accounting Standards Board, London, England, 22 September 2003.
- ASB, "INSIDE TRACK 37: IASB improved standards imminent- IASB Meetings' with World Standard Setters and National Liaison Standard Setters", The Accounting Standards Board, INSIDE TRACK, Issue No, 37, October 2003, P. 4.

(٦) مجلس معايير المحاسبة الدولية، "المعايير الدولة لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم"، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان ، الأردن، مارس ٢٠١٠، ص ٢٣٦.

(7) IASB, "SME Presentation: World Accounting Standards Setters Meeting" Op. Cit, P. 1.

(8) IASB, "Information For Observers - Standards for Small and Medium- sized. Enterprises", International Accounting Standards Board, London, 19 September 2003.

(9) Paul pactor, "Will the GAAP Widen for SMEs?", Accountancy Magazine, January 2004, P. 118- 119.

(10) IASB, "Staff Questionnaire on Possible Recognition and Measurement Modifications for Small and Medium- sized Entities (SMEs)", International Accounting Standards Board, London, England, 5 April 2005.

(11) IASB, " IASB publishes draft IFRS for SMEs", Press Release, International Accounting Standards Board, 15 February 2007.
<u>Available at Web: www.iasb.org</u>

(12) IASB, "Exposure Draft Of A Proposed IFRS for Small and Medium- sized Entities", International Accounting Standards Board, February 2007.

(13) Ibid, P. 13.

(14) <u>For more details</u>:

- IASB, "Draft Implementation Guidance- IFRS for Small & Medium sized Entities", International Accounting Standard Board, 2007.
- IASB, "basis for conclusions on exposure draft IFRS for Small and Medium-sized Entities", International Accounting Standards Board, February 2007.

(15) IASB, "IASB publishes IFRS for SMEs", Press Release, International Accounting Standards Board , 9 July 2009.

(16) **For more details**:
- IASPlus, "Accounting Standards for Small and Medium- sized F Hies", IASB Agenda Project, March 2008. ’

(17) Pual pacter, "IFRS for most Private Companies Goes Live", Jinancial Executives, International, September 2009, P. 29- 30.
Available at: http://www. financialexecutives.org

(18) Paul Pacter, "IFRS for SMEs", Consultative Committee of Accountancy Bodies, Ireland, 9 December 2009, P. 11.

(١٩) من إعداد الباحث بالاعتماد على:
- IASB, "International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs) ", Op. cit, P. 229-230.

الملحق رقم (١)

قائمة استبيان

لتحديد اتجاهات معدي ومستخدمي التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمصر نحو ملائمة المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة للتطبيق بالبيئة المصرية

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان "مدى ملاءمة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في البيئة المصرية"

وباعتبارهم من الأطراف ذات الاهتمام بهذا الموضوع . فإن الوقوف على وجهة نظركم سوف يسهم في تحقيق أهداف هذه الدراسة . ولذا نأمل منكم التعاون مع الباحث ، مع العلم أنه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة ، وإنما الإجابة الصحيحة هي التي تعبر عن وجهة نظركم بدقة ، ونود أن نؤكد لسيادتكم أن البيانات والمعلومات التي تقدمونها لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

شاكراً ومقدراً لكم مقدماً حسن تعاونكم

الباحث

علاء فتحي زهري

مدرس مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

البيانات العامة

الاسم (اختياري):	.....
الوظيفة الحالية:	(برجاء تحديد الفئة التي تنتمي إليها)
أ- فئة معدي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:	
المحاسبون	( )
المديرون الماليون	( )
ب-فئة مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:	
المستثمرون	( )
المراجعون الخارجيون	( )
المحللون الماليون	( )
الأكاديميون	( )
جهات وضع المعايير والسياسات المحاسبية والرقابة عليها	( )
الإدارة/ القسم التابع له:	.....
سنوات الخبرة:	(برجاء تحديد مدة عملك في هذه الوظيفة)
أقل من خمس سنوات	( )
أكثر من خمس سنوات وأقل من عشر سنوات	( )
أكثر من خمس عشر سنة وأقل من عشرين سنة	( )
أكثر من عشرين سنة	( )

السؤال الأول: هل ترون سيادتكم أن المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قابل للتطبيق في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية؟

نعم	( )
لا	( )

السؤال الثاني: في حالة الإجابة على السؤال السابق بعدم الموافقة (بلا) ، فما هي الموضوعات التي تم معالجتها في المعيار الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن حذفها لكونها لا تتناسب وطبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية؟

رقم القسم	الموضوعات المطلوب استبعادها من المعيار الدولي ليتلائم مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية	درجة الموافقة				
		موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
١	المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم					
٢	المفاهيم والمبادئ السائدة					
٣	عرض القوائم المالية					
٤	قائمة المركز المالي					
٥	قائمة الدخل الشامل وقائمة الدخل					
٦	قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الدخل الشامل والأرباح المحتجزة					
٧	قائمة التدفقات النقدية					
٨	الإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية					
٩	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة					
١٠	السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء					
١١	الأدوات المالية الأساسية					
١٢	إصدارات الأدوات المالية الأخرى					
١٣	المخزون					
١٤	الاستثمارات في الشركات الزميلة					
١٥	الاستثمارات في المشروعات المشتركة					
١٦	الاستثمار العقاري					
١٧	الممتلكات والمصانع والمعدات					
١٨	الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة					
١٩	اندماج الأعمال والشهرة					
٢٠	عقود الإيجار					
٢١	المخصصات والبنود المحتملة					
٢٢	الالتزامات وحقوق الملكية					
٢٣	الإيرادات					
٢٤	المنح الحكومية					
٢٥	تكلفة الاقتراض					
٢٦	الدفع على أساس الأسهم					
٢٧	انخفاض قيمة الأصول					
٢٨	منافع الموظفين					

رقم القسم	الموضوعات المطلوب استبعادها من المعيار الدولي ليتلائم مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المصرية	درجة الموافقة				
		موافق تماماً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق مطلقاً
٢٩	الضريبة على الدخل					
٣٠	تحويل العملة الأجنبية					
٣١	التضخم المفرط					
٣٢	الأحداث اللاحقة لنهاية فترة إعداد التقارير					
٣٣	الافصاحات عن الأطراف ذات العلاقة					
٣٤	الأنشطة المتخصصة					
٣٥	التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم					